● أخبار قصيرة

مدريد تلغي آخر عقودها العسكرية مع الكيان الصهيوني

أعلنت مدريد، يوم الاثنين، إلغاء عقد تناهز قيمته ٧٠٠ مليون يورو لشراء قاذفات صواريخ صهيونية التصميم، في أعقاب تأكيدها الأسبوع الماضي على حظر إبرام عقود تسلح مع كيان العدو الصهيوني.

وينص العقد، الذي منح لاتحاد شركات إسبانية، على اقتناء ١٢ وحدة من نظام إطلاق صواريخ عالية الحركة «سيلام»، مطور من نظام «بولس» التابع لمجموعة «إلبيت سيستمز» الصهيونية ، وفق تقرير «التوازن العسكري» الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية «آي آي إس إس». وأعلنت المنصة الإسبانية الرسمية للعقود العامة، في وثيقة مؤرخة في التاسع من أيلول/ سبتمبر ، اطلعت عليها وكالة «فرانس برس»، رسمياً عن الإلغاء. وبلغت قيمة العقد الأخير ٢٨٧,٥ مليون يورو، وكانت وسائل إعلام قد أفادت بإلغائه في حزيران الماضي. وفي التاسع من أيلول/ سبتمبر ، تم رسمياً إلغاء عقد آخر يشمل شراء ١٦٨ قاذفة صواريخ مضادة للمدرعات، كان من المقرر تصنيعها في إسبانيا بموجب ترخيص من شركة إسرائيلية، وفق وثائق نشرت على نفس المنصة، واطلعت عليها «فرانس برس».

وقد وضعت الحكومة الإسبانية، وفقاً لصحيفة «لافانغارديا» اليومية، خطة تعمل على تطبيقها حالياً للتخلص من الأسلحة والتكنولوجيا الصهيونية الموجودة لدى قواتها المسلحة.

وقبل أيام، أعلن رئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، عن تدابير جديدة تهدف إلى «إنهاء الإبادة الجماعية في غزة»، تضمنت «تعزيزاً قانونياً» لحظر عقود الأسلحة مع كيان العدو. وكانت وزارة الداخلية الإسبانية قد قررت، في نيسان الماضي، إنهاء عقد لشراء ذخائر من شركة صهيونية ، وجاء ذلك جزئياً بضغط من حزب سومار اليساري الراديكالي المشارك في الائتلاف الحكومي.

الكرملين: مصادرة الأصول الروسية المجمدة في أوروبا ستضر بالنظام المالي الغربي

أكّد الكرملين، يوم الاثنين، أن مصادرة الأصول الروسية المجمدة من قبل الدول الأوروبية ستضر بالنظام المالي الغربي. وأفادت وكالة «رويترز» بأن رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين تريد من الاتحاد الأوروبي إيجاد طريقة جديدة لتمويل دفاع أوكرانيا ضد روسيا باستخدام الأرصدة النقدية المرتبطة بالأصول الروسية المجمدة في أوروبا. وكانت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس، قد صرحت بأنّه لا يمكن تصوّر إعادة الأصول الروسية المجمّدة داخل التكتل بسبب الأزمة في أوكرانيا ما لم تدفع موسكو تعويضات.

وقالت كالاس: «لا يمكننا أن نتصوّر أنّه إذا تمّ التوصّل إلى وقف لإطلاق النار أو اتفاق سلام، فإنّ هذه الأصول ستعود إلى روسيا إذا لم تدفع التعويضات».

وفي هذا المجال، كشف المحلّل الاقتصادي أليكس كرينر معلوماتٍ تفيد بأنّ فرنسا كانت تحتجز لروسيا ٧١ مليار يورو من الأصول المجمّدة. واليوم، لم يتبقّ من تلك الأموال سوى ٢٥ مليار يورو، أي أنّ ٤٦ مليار يورو اختفت في عهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

التكنولوجيا في خدمة الإبادة..

تصاعد الغضب داخل شركات التكنولوجيا الأميركية التي تتواطأ مع الاحتلال الصهيوني

الوفاق/ في زمنٍ يُفترض أن تكون فيه التكنولوجيا أداةً لتحسين حياة البشر، نشهد تحولاً مروّعاً في وظيفتها، حيث تُستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية في عمليات عسكرية تستهدف المدنيين، وتُسخّر منصات التواصل لنشر الدعاية وتضليل الرأي العام. هذا التحول لم يمرّ بصمت داخل كبرى شركات التكنولوجيا الأميركية، بل فجّر موجة غضب واحتجاجات غير مسبوقة من داخل المؤسسات نفسها، حيث قرر موظفون كسر حاجز الصمت ومواجهة التواطؤ مع الاحتلال الصهيوني في حربه على غزة.

من داخل المكاتب.. شرارة الغضب تشتعل

بدأت الشرارة من داخل شركة «أمازون»، حين أوقف المهندس الفلسطيني أحمد شحرور عن العمل بعد مطالبته العلنية بإنهاء عقود الشركة مع الحكومة الصهيونية. شحرور لم يكن الوحيد، فقد شهدت شركات مثل «غوغل» و«مايكروسوفت» اعتقالات وفصل موظفين شاركوا في احتجاجات داخلية، رفضاً لتورط شركاتهم في دعم آلة الحرب الصهيونية، في «غوغل»، فصلت الشركة أكثر من ٥٠ موظفاً العام الماضي بعد مشاركتهم في احتجاجات نظّمتها حركة «لا للتكنولوجيا من أجل الفصل العنصري»، وهي مجموعة تضم موظفين حاليين وسابقين تطالب بإنهاء العقود مع الاحتلال. أما «مايكروسوفت»، فقد واجهت موجة احتجاجات داخلية بعد الكشف عن استخدام منصتها السحابية «Azure» لتخزين مكالمات هاتفية فلسطينية سُجّلت سراً، ما أثار مخاوف من استخدام أدواتها في مراقبة جماعية.

عقود بملايين الدولارات.. التكنولوجيا في خدمة القتل

الاحتجاجات لم تكن مجرد رد فعل عاطفي، بل جاءت بعد الكشف عن عقود ضخمة بين شركات التكنولوجيا والحكومة الصهيونية . «غوغل» وقّعت عقداً بقيمة ٤٥ مليون دولار لتضخيم الدعاية الصهيونية على منصتها «يوتيوب»، في محاولة لنفي المجاعة في غزة وتبرير العدوان. أما شركة «بالانتير»، فقد أبرمت شراكة استراتيجية مع وزارة الدفاع الصهيونية لتزويدها بمنصات ذكاء اصطناعي مثل «لافندر» و«غوسبل»، التي تحدد آلاف الأهداف البشرية وتوجه الاحتلال لقصف منازلهم.

هذه المنظومات، بحسب تقرير صادر عن المقررة الأممية الخاصة فرانشيسكا ألبانيزي، تمثل «بنية تحتية للإبادة الجماعية»، حيث يقتصر دور البشر على المصادقة الشكلية على قرارات القتل.

الهيمنة الأميركية-الصهيونية.. تحالف القمع والربح

ما يحدث داخل شركات التكنولوجيا الأميركية ليس مجرد تعاون تقني، بل هو تجسيد لتحالف أيديولوجي واقتصادي بين الهيمنة الأميركية والصهيونية. الولايات المتحدة، التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان، تسمح لشركاتها بتقديم أدوات متطورة تُستخدم في قصف المدنيين، مراقبة الفلسطينيين، وتضليل الإعلام العالمي.

هذا التحالف لا يقتصر على الدعم العسكري، بل يمتد إلى البنية التحتية الرقمية، حيث تُستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لتحديد الأهداف، وتُسخّر منصات التواصل لنشر رواية الاحتلال، بينما يُقمع صوت الموظفين الذين يرفضون التواطؤ، ويُفصلون من وظائفهم أو يُعتقلون داخل مقار عملهم.

المقاومة من الداخل.. انتفاضة الموظفين

في مشهد غير مسبوق، تحوّلت مكاتب شركات التكنولوجيا إلى ساحات احتجاج. في «مايكروسوفت»، أقام موظفون مخيماً داخل مقر الشركة في ريدموند – واشنطن، أطلقوا عليه اسم «ساحة الأطفال الفلسطينيين الشهداء»، قبل أن تتدخل الشرطة وتعتقل ١٨ متظاهراً. وفي «غوغل»، اعتُقل تسعة موظفين خلال اعتصام داخل أحد المكاتب في نيويورك، تبعته موجة فصل جماعي.

هذه التحركات، رغم القمع، تمثل بداية «انتفاضة عمّالية» ضد التواطؤ مع الإبادة، وتسعى إلى جعل الاستثمار في شركات مثل «بالانتير» و«مايكروسوفت» «سامًّا وغير مربح»، كما يقول المنظمون.

التكنولوجيا ليست محايدة.. مسؤولية أخلاقية

الاحتجاجات داخل شركات التكنولوجيا تطرح سؤالاً جوهرياً: هل يمكن فصل التكنولوجيا عن السياسة؟ الجواب يأتي من داخل المؤسسات نفسها، حيث يرى الموظفون أن استمرار العقود مع الاحتلال يجعلهم شركاء غير مباشرين في سياساته تجاه الفلسطينيين. التكنولوجيا ليست محايدة، بل تُستخدم كأداة قمع وإبادة، ويجب أن تخضع للمساءلة الأخلاقية.

من وادي السيليكون إلى غزة... صرخة ضد الإبادة

ما يحدث اليوم داخل شركات التكنولوجيا الأميركية هو أكثر من مجرد احتجاجات داخلية، إنه صرخة ضمير عالمي ضد استخدام التكنولوجيا في الإبادة الجماعية. من وادي السيليكون إلى غزة، تتقاطع خيوط الهيمنة والربح والقمع، لكن في المقابل، تتصاعد أصوات المقاومة من داخل المؤسسات نفسها، لتقول: لا للتكنولوجيا من أجل الفصل العنصري، لا للتواطؤ مع الاحتلال، لا لتحويل أدوات التقدم إلى أدوات قتل.

هذه الصرخة يجب أن تُسمع، ويجب أن تتحول إلى حركة عالمية تُجبر الشركات على إعادة النظر في عقودها، وتُعيد للتكنولوجيا وظيفتها الإنسانية، بعيداً عن منطق الهيمنة والدمار.

مادورو: هناك تهديدات نووية وتجهيز لغزو فنزويلا.. ولدينا خطط تصاعدية للدفاع

نبّه الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، في مؤتمر صحفي، يوم الاثنين، إلى وجود تهديدات نووية وتجهيز لغزو البلاد، وإلى تموضع آلاف الجنود حولها، ولا سيما في بورتو ريكو.

وأكّد مادورو أن بلاده تمارس الحق المشروع في الدفاع عن النفس، وأنّ ما يجري ليس لفتاً للأنظار بل عدوان عسكري ودبلوماسي، مشدّداً على أنه إذا استوجبت الحياة حمل السلاح «فإننا سنفعل ذلك لحماية أراضينا».

مادورو أشار أيضاً إلى أن البعض يلفقون الذرائع بالأكاذيب لتبرير الهجوم على فنزويلا، لافتاً إلى أنّ «فيديو الهجوم على سفينة، يزعم أنها فنزويلية، يحتاج تحقيقاً من الرئيس الأميركي حول صحته».

وأضاف أن «هذا الفيديو يشبه فيديوهات نشرت سابقاً في المنطقة العربية وغيرها، وهناك شكوك حول صحته». كما شدّد على أنّ «الدولة الوحيدة التي تنتهك القوانين الدولية هي الولايات المتحدة، في فنزويلا، وفي العديد من الدول الأخرى».

وأكّد الرئيس الفنزويلي وجود خطط تصاعدية للدفاع، لافتاً إلى القوات المسلحة أعلنت جزءاً منها، وأن فنزويلا يمكن أن تتمتع بالأمن، مشدداً على أنه «لا تبرير لإرسال مدمرة أميركية إلى البحر الكاريبي، مقابل سواحل البلاد».

وأكد مادورور أن الفنزويليين أصحاب حوار وسلام، لكنهم لا يتفاعلون مع الحرب النفسية، ولا يرضخون للتهديدات. على صعيد آخر، قال مادورو إن كاراكاس تكافح عمليات التهريب، معلناً أنه جرى اليوم، بصورة قانونية، اعتراض قارب كان يهرّب الكوكايين، وتم توقيف المهربين.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر الماضي، شدّد مادورو على أن ما تقوم به الولايات المتحدة هو عدوان على فنزويلا، ويهدف فرض نموذج حكومة مستعبدة لواشنطن.

وكان ترامب قد أصدر، أواخر الشهر الماضي، أوامر بنشر قوات عسكرية في منطقة البحر الكاريبي.

واتّجهت ٣ مدمّرات صواريخ موجّهة من فئة «إيجيس» إلى المياه الدولية قبالة فنزويلا، كما ذكرت وسائل إعلام أميركية أنه من المحتمل أيضاً نشر نحو ٤٠٠٠ جندي من مشاة البحرية، وهو ما اعتبره الرئيس الفنزويلي تهديداً مباشراً للسلام والاستقرار في المنطقة وانتهاكاً للقانون الدولي.

السويد ترفع نفقتها الدفاعية بحوالى ٣ مليارات دولار

أعلنت السويد، يوم الاثنين ، تخصيص ٢,٩ مليار دولار إضافية لميزانية الدفاع في العام المقبل، لترتفع بذلك نفقات الدفاع إلى ٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال رئيس الوزراء السويدي، أولف كريسترسون، خلال مؤتمر صحافي، إن هذه الزيادة تشكل «الخطوة الكبيرة التالية في إعادة تسليح الدفاع السويدي»، مؤكداً أن بلاده «على المسار الصحيح لتحقيق هذا الهدف».

بدوره، وصف وزير الدفاع، بال يونسون، هذه الاستثمارات بأنها «ضرورية للغاية في هذه الفترة الخطرة التي نمر بها»، مضيفاً أن الحرب في أوكرانيا أصبحت «حاسمة» بالنسبة لأمن السويد.

وستستخدم الأموال لشراء مدافع وآليات للجيش وسفن للبحرية، إضافة إلى تعزيز أنظمة الدفاع الجوي.

وفي سياق آخر، قال كريسترسون إن معلومات تتوافر لديهم تفيد بأن دخول مسيّرات روسية الصنع إلى المجال الجوي البولندي الأسبوع الماضي كان متعمداً.

وأضاف: «نعلم أنها كانت روسية، ونعلم أن الأمر كان متعمداً»، مشيراً إلى أن هذا يمثّل «تصعيداً خطراً من جانب روسيا، ربما لاختبار قدرات الناتو».

وكانت الحكومة السويدية قد أعلنت، في آذار الفائت، نيتها رفع نفقات الدفاع بحوالى ٣١ مليار دولار على مدى العقد المقبل، بهدف بلوغ ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠٣٠.